

قراءات في نقد العقل السياسي

" للدكتور/عابد الجابري "

محمد المجتبى عبد العزيز (*)

الواقع الذي يعيش فيه العالم، وخاصة تلك الأجزاء من العالم التي جرى الاصطلاح على تسميتها دول العالم الثالث والذي ينتمي إليه مجموعة الدول المنضوية تحت لواء الجامعة العربية، وهي - الدول - في مجملها تشكل عالماً بين عوالم الوجود الأنطولوجي بحكم أنها تشغل مساحات جغرافية تعيش فيها جماعات إنسانية تشكل شعوبها، وبحكم هذا الوضع الأنطولوجي، تبلور أبعاد معرفية تمرحت حتى بلغت مرحلة إنتاج المعرفة، ثم تحولت إلى مستخدم ومستهلك لما ينتج من معرفة. هذه هي الدول العربية والنظم السياسية العربية التي يشغل أمر بقائها وتطورها عقول وأزهار فلاسفة السياسة والسياسيون والاجتماعيون. فكانت انطلاقات العديد من الرؤى التي انتظمت دول العالم العربي، وجرت فيها تطبيقات للعديد من هذه الرؤى وخلصت إلى ضرورة النظر فيها كنظريات وتطبيقات وجدت صداها على أرض الواقع المعيشي، وشكلت موضوعات للبحث.

في مسيرة البحث هذه كانت إسهامات، نتوقف عند إحداها، والتي تبدو في صورتها الأولى، أو لنقل في القراءة الأولى، كأنما هي وحدة قائمة بذاتها، غير أن الواقع يظهر أنها جزء من حلقة معرفية، ومسار من مسارات الفلسفة السياسية، نعني هنا أن التوقف قائم أمام ما طرحه "محمد عابد الجابري" في كتابه "العقل السياسي" وهو الجزء الثالث من مجموعة "نقد العقل العربي" الصادرة عن المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء عام ١٩٩٥، وهو عمل أراد أن يظهر المحددات والتجليات لهذا العقل السياسي، وفي ذات الوقت ومن خلال تعريفه بالمنهج الذي سوف يتبعه، يعتمد الجابري إلى تقديم نقد للفلسفة السياسية الماركسية خاصة تلك التي تبلورت واتضحت إبان الحقبة الإستالينية Estalen مستقيذاً في نقده هذا مما قدمه لوكاتشي، ولما كان الدفاع عن الماركسية أو نقدها لا يدخل في إطار ما نحن بصدد، فإننا لن نتوقف عند الأمر، بل سوف نتنقل منه إلى الجزئية الأخرى، وهي اعتماد الجابري الاتجاهات الفلسفية الليبرالية، وهذا الاتجاه لا يحتاج منا إلى التنايل عليه، فهو يلوح في العمل بأسره مع استصحاب ابن خلدون، وهذا ما يؤكد الجابري في ختام بحثه القيم إذ يقول: "بالنسبة إلينا... كل كتابة في السياسة هي كتابة سياسية متحيزة... ونحن متحيزون للديمقراطية..."^(١) نعم الاتجاه نحو تحقيق وانتهاج الديمقراطية هو المنحى الذي يكفي العالم العربي شرور ومهالك الدولة الثيوقراطية.

(*) دكتور بقسم الفلسفة - جامعة تينلين - الخرطوم - السودان.

(١). محمد عابد الجابري: العقل السياسي العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٠، ص ٣٩٦

بحسب العقل السياسي العربي، أو نقد العقل السياسي العربي، طريقة ممارسته العملية والنظرية للسياسة، كما هو مضمن في متن البحث هو في واقع الحال بحث في كيف لا يجب أن تكون الدولة، وهذا العرض الانعكاسي يخالف به الجابري ما درجت الفلسفة السياسية وفلاسفتها على القول بأن المراد غظهار كيف يجب أن تكون الدولة يقول الجابري "التحيز للديمقراطية في الدراسات التراثية إما إبراز "الوجوه المشرقة" والتأييد بها والعمل على تلميعها بمختلف الوسائل... وإما تعرية الاستبداد بالكشف عن مرتكزاته الأيدولوجية - الاجتماعية واللاهوتية والفلسفية- وقد اخترنا هذه السبيل الأخيرة لأنها أكثر جدوى...^(١) يعني بها سبيل النقد المؤسس على معطيات أو محددات الدولة هي الجزئية التي تبلور كل من الجانبين "النظري والعملية" حيث جرى تفعيل العوامل أو المرتكزات الثلاثة "القبيلة، العقيدة، الغنيمة" في علاقات تواصلية، بل في علاقات تدعيمية نجد الشرعية فيها من خلال العفيدة نموذجاً في حضريات الدولة.

قراءة الحاضر في ظلومة الماضي

لما كان الجابري قد عمد في كتابه إلى تقديم مشروع "كيف تكون الدولة" من خلال طرح كيف لا يجب أن تكون الدولة، أي محددات يمتد تحديثها وليس نقل يتم تأصيله وأسلمته - إن جاز التعبير - وهو في سبيل توضيح الرأي، يذهب إلى الأخذ بالحاضر من خلال تقديم ما أسماه ألغاز العالم العربي المعاصر وهذه القضايا الثلاثة التي يشتمل عليها أو تضمنتها هذه الألغاز هي الاقتصاد الريعي، السلوك العصبي العشائري، التطرف الديني، إذ يقول: ثلاثة مفاتيح أو محددات لا يمكن حل ألغاز الضرر بدونها، فإن كان ابن خلدون قد وظيفها لقراءة التجربة الحضارية العربية الإسلامية، فهل يمكن توظيفها توظيفاً جديداً يستجيب لمشاعلنا الفكرية المعاصرة، ويستفيد من جميع الدراسات والأبحاث الغربية؟^(٢) بمعنى آخر، يمكن مراجعة هذه القضايا في إطار المعاصر؟ مع استصحاب الدراسات الغربية، أي تكون القراءات والدراسات مبرأة من ما درج عليه من الاتجاه نحو أعضاء الآخر، ومن ثم يكون الأعضاء في حالة تواترية من كلية إلى جزئية ثم تعميم أحكام الجزئية مع وجود الأعضاء - باعتبارها كلية تتحكم في إدارة دفة الحياة المعاصرة وتؤسس لاستمرارية في اللاحق القريب والبعيد على السواء.

السؤال يعتمد بصورة أساسية على كيفية القراءة وأدوات التحليل ومن ثم الاستنتاج، مع الأخذ في الاعتبار ووفقاً للمحددات التي يؤكد بها الجابري - وليس هو فقط - فإن الدولة في العالم العربي ووفقاً لابن خلدون أيضاً، فإنها دولة عشائرية كما هو الحال بالنسبة لغيرها من دول آسيا التي انطلقت وبلغت موقعها المنافس للدولة الأوروبية، فالصين لم تكن سوى دولة عشائرية^(٣). وبهذا الفهم، فإن

(١). المرجع السابق، ص ١٤١.

(٢). المرجع السابق، ص ٤٦.

(٣). ووين: الصينيون المعاصرون، عالم المعرفة، ص ٢١٠: ٢١١.

الدولة العربية هي في حكم دولة ما قبل الرأسمالية، ذات بنية كلية يتداخل فيها الاجتماعي والاقتصادي والديني والأيدولوجي، وتكون فيها التقسيمات الاجتماعية وفقاً للمعطيات السلافية والوضع الاقتصادي المالي والوضع الديني. وهذا التقسيم غير التقسيم في الرأسمالية حيث يكون الوعي السياسي مرتبطاً بالانتماء الطبقي. فالبنية الاجتماعية "العشائرية" تحكمها التعددية والوضع الاقتصادي المالي، ويقول ابن خلدون "الدولة التي تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجالها، فتكوي دخل تلك الأموال من الرعايا وخراجها في أهل الدولة ثم في من تعلق بهم من أهل مصر وهم الأكثر، فتعظم لذلك ثروتهم ويكثر غناهم وتزيد عوائد الترف ومذاهبه لديهم"^(١).

هذه المحددات الثلاثة التي ارتكز عليها الجابري، هي ذات المحددات التي اعتمدها ابن خلدون في تأسيس الدولة، غير أن هذه المحددات لم يجر التأكيد على أنها كانت ذات المرتكزات في أركيولوجيا الدولة في بلدان الشرق وحضاراته السابقة، خاصة وإن الدولة العربية الإسلامية لم يكن حد انتشارها قد توقف في إطار شبه الجزيرة العربية وإن كانت هذه أيضاً قد شهدت نظاماً سياسية-فالدولة امتدت جغرافياً لتتصل ببلدان فارس والهند وبلغت بلاد الأندلس، وهي بلدان ذات تركيبات ثقافية وجذور فكرية وهي بالتأكيد أعمق جذوراً من التجربة اليهودية التي أعتمدها ميل فوكو والتي أشار إليه الجابري في كتابه، نعم لنا أن نقرأ التراث، ولكن آخذين في الاعتبار ومستحيين دائماً حيوية الفكر القديم.

يعتمد الجابري فكرة الدولة العربية الإسلامية، بدولة بني أمية تلك الدولة التي نشأت وكانت بداية الدولة في الإسلام وذلك بحدوث الانقلاب من دولة بدون مجال سياسي إلى دولة "انبثق فيه مجال خاص تمارس فيه السياسة كسياسة ضمن فعل المحددات الثلاثة القبيلة والغنيمة والعقيدة"^(٢). فكان تحول الخطأ السياسي الملزم والذي كان سائداً قبل معاوية، وخل محله خطاب لا تكون فيه قطعية بإعلان القبول أو الرفض من قبل معاوية للعمل بكتاب الله وسنة رسوله، وفي ذات الوقت كان الإقرار صراحة بعدم الالتزام بسنة سابقه من الخلفاء الراشدين، والتأسيس لعلاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم تشكل نوعاً من أنواع العقد السياسي يقوم على "المنفعة" وعلى "المواكلة الحسنة والمشاركة الجميلة" وهذا لا يكون في السلطة، وإنما يكون في ما تتمره. علاوة على ذلك، فإن ما سكت عنه الجابري يكمن في فكرة المجالدة " القوة العسكرية" وفكرة الدهاء السياسي "التحكيم" وما نجم عنهما.

التساؤلات على المستوى الماضوي:

طرح الجابري تساؤلات على المستوى الماضوي، أربعينيات القرن الأول الهجري، والتي من خلالها يؤكد على البنية القبيلة للدولة، على مستوى الأسرة الحاكمة وأهل القبائل الذين كانوا الجند

(١). محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص ٤٥.

(٢). المرجع السابق، ص ٢٥٢.

الذي قامت عليه دولتهم "بني أمية" أما أهل القوى وهم في الجملة السكان الأصليون في العراق وفارس وخراسان والشام ومصر والمغرب... إلخ. وقد كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة، ومنهم كانت القوة المنتجة، فلم يدخلون في عداد القبائل^(١) فإن هذه البنية جعلت التركيز في القيادة والسيادة أثنياً بصورة أساسية وتغطي على الهيمنة بالروى الأيديولوجية الدينية، وبها تعمل على موضعة القبائل العربية في الموضع العلوي وترسيخ مفهوم وسيكولوجية العلوية لهم وفيهم دون أهل البلاد، الذين يصلحون لأن يكونوا الطبقة المنتجة أي القوة الانتاجية الصانعة للاقتصاد، وهذه النظرة ظلت هيمنة داخل الدولة العربية الإسلامية ومرت عملية تحويلية ترجمت الواقع في إطاره الفعلي، فكانت كل من القبلية قد تحولت إلى المجالدة، وتحولت الغنيمة إلى المواكلة، وكانت العقيدة المؤكدة للشرعية القرشية^(٢).

إن تتبع الجابري لمسيرة الدولة "العربية الإسلامية" لم يكن منطلقاً فقط من عهد معاوية، ولكنه استطاع أن يستصحب في مسيرته حركة التاريخ يؤسس لفكرة رسوخ المفهوم القبلي، المؤسس أو المركز الأساسي في تكوين الفعل السياسي العربي "مجالدة، ومواكلة، وشرعية".

ربما كان تحديد الجابري لهذا الإطار الزمني، مبرراً وفقاً للشروط الزمانية التي اشتدت فيها الدعوات الاسترجاعية والأيديولوجيات الميراثية، فقراءة الجابري قراءة السهل الممتنع وقراءة التآويل، فهي تسعى إلى التحرر من العديد من العوائق المعرفية والأيديولوجية التي تقيد نظر العقل السياسي المعاصر في قراءاته للعروبة والعروبية فهي تمنعه من التمرد على نفسه، واكتشاف الطريق في عملية تتبع مسار تكوينه واماطة للثام عن الألفاظ وفك الطلاسم المعلقة أمامه، يقول الجابري: "غني عن البيان القول أننا نتحدث هنا عن المسار العام الذي بقي سائداً، والذي طبع التاريخ العربي بطباعه، أما المحاولات المعارضة والمضادة، سواء العملية كثورة الزنج وحركة القرامطة أو بعض الحركات التي كانت من وراء "ثورات عامة" سواء في المشرق أو في المغرب والأندلس، أو النظرية الفلسفية الفقهية التي أعلنت بصورة أو بآخرى عن رأي سياسي مضاد للأمر الواقع الذي يجسمه المسار العام ذلك، أما هذه المحاولات العملية منها والنظرية فقد سكتنا عنها لأنها بقيت معزولة أو هامشية وبالتالي لم يكن لها حضور حقيقي في عملية تكوين العقل السياسي العربي^(٣)".

وربما يكون هذا التصور في الظاهر المنظور محققاً، ولكن هذه الفرضية تظل مجرد فرضية لم يؤسس لصحتها، وفي ذات الوقت في ظل عدم التأسيس هذا، فإن ما أصاب المشاريع العديدة في الوطن العربي لم يكن فقط بدافع النقل من الخارج إلى الداخل وإنما في مكان ما تقبع جذور تلك الروى ويقبع معها ما كانت من منهجيات، وإغفال تلك الحركات ربما لم يكن يشكل حجر زاوية

(١). المرجع السابق ص ٢٦٦.

(٢). الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية.

(٣). الجابري: مرجع سابق، ص ٣٩٥.

المعالم، ولكن دراسة الموروث لأجل تحقيق مفهوم التراث لا يحتمل الإغفالات، ولا تقول الإغصاء،
فحركة إخوان الصفا قمعت، ولكن جذورها ما تزال تغذي وتمتد العون في الفكر السياسي المعاصر.

قبول الآخر

لما كان البحث عند الجابري مرتبط بصورة أساسية بموضوع "العقل الساسي العربي" محدّداته وتجلياته، وكما أظهره النص، فهو العقل الساسي العربي، طريقة ممارسته العملية والنظرية للسياسة^(١).

وكما سبق أن أسلفنا بأن "العقل" المعنى هو العقل العربي المسلم تحديداً، ومحدّدات هذا العقل هي "القبيلة، والغنيمة، والعقيدة"، وعلى الرغم من أن الجابري تناول القبيلة، إلا أنه حصرها في تلك القبائل التي لعبت دوراً من الدوار في دعم أو معارضة النبي "ص"، ومن بعده لعبت القبائل أدوارها السياسية في كل من فترة الخلافة الراشدة وفترة الملك العضوض، فإن فكرة التحليل والنقد لم تتخطى إلى سواول قبائل ومكونات سكان البلدان التي امتدت إليها الفتوحات الإسلامية على الرغم من أنها حملت لمعادها الإيستمولوجية ومكونات عقلها السياسي وكانت محدّداتها غير تلك المحدّدات التي اعتمدت عند العرب، إذ أنها استطاعت أن تقيم الإمبراطوريات والدويلات قبل قيامها في شبه الجزيرة العربية، ثم كان أن دخلت هي معارفها فأثرت به المعارف العربية ناهيك عن إثراء الثقافة العربية الإسلامية وكذلك كانت المؤسس لجوانب معرفية لدي غيرها من الشعوب، إذ أنها شكلت واقعاً مؤثراً في البنية الوعي السياسي والتكتيك الحربي.

ذلك الوعي تجسّد في الامبراطوريات الفارسية والآشورية والبابلية والكلدانية والفرعونية والنوبية... وتمتد الملسلة في غياب الوعي السياسي لا يؤدي إلى قيام مثل هذه الامبراطوريات والممالك فلإن كانت فكرة الوعي السياسي فكرة تتجلى في صورة الدولة، فإن هذا الوعي قد يتحول إلى وعي سياسي في اللاشعور يظل في حالة كمون حتى يجد الطرف الملائم لانبثاقه وظهوره في العديد من الصور والعديد من الأشكال، أقول هنا مستحضراً التحولات التي سايرت تاريخ الدولة بدأ بالدولة الأموية وتحول السلطة إلى العلاقة التركية وحركات التحرر "المهدية والسوسية...." وصولاً إلى الدولة في الحاضر.

لقد كان لموقف بني أمية ومن التي بعدهم من الخلفاء تجاه "السكان الأصليين" في أمصار وأقاليم الدولة الإسلامية الأثر الفاعل في الذاكرة السياسية فعلى سبيل المثال أهل البلاد وهم الطبقة المنتجة التي لا يحق لها حتى التطلع للسلطة، وذلك من خلال أيديولوجية القبيلة، فهم خارج القبيلة، هم خارج إطار التفكير في السلطة، كما أن الموقف من الموالي كان كذلك موقفاً أيديولوجياً إغصائياً، فالموالي

(١). المرجع السابق ص ١٤١.

آخر لا ينتمي إلى القبيلة العربية، وبهذا الحكم ينتقص في جميع الحقوق الاجتماعية والإنسانية على حد سواء. "إن حضروا طعاماً قاموا على رؤوسهم، وإن أطعموا المولى لسنه وفضله وعلمه، أجلسوه في طرف الخوان، لئلا يخفي على الناظر أنه ليس من العرب، ولا يدعونهم يصلون على الجنائز إذا حضر أحد من العرب"^(١).

إخفاقات دستورية

حاولنا أن نتوقف أمام ما قدمه الجابري "نقد العقل السياسي العربي"، وقلنا لأن هذا النقد هو في واقع الحال توضيحاً لكيف لا يجب أن تكون الدولة، وكيف لا يجب أن تظل المحددات هي المحددات ولفي هذا السياق - نجد أن فكرة السياسي تظهر أن هنالك حالات من الإخفاق الدستوري، وإن كنا ننظر إلى هذا الأمر، ليس من خلال منظور البحث عن الإخفاقات، ولكن من منظور العلاقات الزمنية بين ما كان وما يمكن أن يكون، بمعنى آخر، نقول إن دراسة الموروث إذا تمت دراسته خارج الإطار الأيديولوجي الذي يجعل الفاصل الزمني المبدئي مدعماً أو متسقاً مع انتماءاته الأيديولوجية، فإن هذه الدراسة سوف تحقق قدراً أوفر من المجالات الفكرية والأطروحات التاريخية "فلسفة التاريخ والفلسفة السياسية" تجعل من عملية وضع المحددات عملية أكثر ديمقراطية في الإطار العام، فإن ما تم تحديده من إخفاقات دستورية تمحورت في:

١. عدم تحديد كيفية "آلية" اختيار الخليفة.

٢. عدم تحديد مدة ولايته.

٣. عدم تحديد دائرة اختصاصاته.

فإن "الجابري" لم يتوقف عند تقديم الإخفاقات، وإنما اتجه نحو طرح معالجات تجري فيها عملية تحديث الموروث من خلال تأصيل الحديث وهنا نعني تناول المفاهيم وليس الألفاظ، ليكون في الإمكان إقامة الدولة بفعل ما يجب أن يكون وذلك من خلال:

١. ممارسة الشورى بالانتخاب الديمقراطي الحر.

٢. تحديد مدة ولاية الرئيس مع إسناد السلطة التنفيذية لحكومات مسؤولة أمام البرلمان.

٣. تحديد مهام كل من رئيس الدولة والحكومات ومجلس الأمة بصورة يجعل هذه الأخيرة هي وحدها مصدر السلطة.

(١). المرجع السابق ص ٢٦١ - ٢٦٢.

وفي سياق تحويل المفاهيم، فإن الجابري لم يقدّم بالتخلي أو عزل المرتكزات أو المحددات الثلاثة، وإنما عمد إلى إحداث إبدال في المفاهيم وذلك على النحو التالي:

١. تحويل "القبيلة" في مجتمعنا إلى لا قبيلة: إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي أحزاب، نقابات، جمعيات حرة، مؤسسات دستورية... إلخ. بعبارة أخرى بناء مجتمع فيه تمايز وأضح بين المجتمع السياسي -الدولة وأجهزتها- والمجتمع المدني - التنظيمات الاجتماعية المستقلة عن أجهزة الدولة- وبالتالي فتح الباب لقيام مجال سياسي حقوقي تمارس فيه السياسة ويتم فيه صنع القرار ويقوم فاضلاً وواصباً في نفس الوقت، بين سلطة الحاكم وامثال المحكوم، حقاً إن مثل هذا التحول إنما يتم عبر تطور عام اقتصادي اجتماعي سياسي ثقافي، ولكن هذا لا يلغي دور الإنسان: دور العقل والممارسة.

٢. تحويل "القيصة" إلى اقتصاد "ضريبة": بعبارة أخرى تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي. إن الاقتصاد العربي يطغى فيه الربح بكل مكوناته وتوابعه من عطاء وعقلية ريعية... إلخ. وهو يعاني في كل قطر عربي من مشاكل مزمنة لا سبيل إلى التغلب عليها إلا في إطار تكامل اقتصادي إقليمي جهوي وفي إطار سوق عليانية مشتركة تفسح المجال لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية هي وحدها الكفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية مستقلة.

٣. تحويل العقيدة إلى مجرد رأي: فبما من التفكير المذهبي الطائفي المتعصب الذي يدعي امتلاك الحقيقة يجب فسح المجال لحرية التفكير، لحرية المغايرة والاختلاف، وبالتالي التحرر من سلطة الجامعة المغلقة، دينية كانت أم حزبية أو إثنية، إن تحويل العقيدة إلى رأي معناه: التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدغماني، دينياً كان أو علمانياً، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي.

الفكر العربي المعاصر مطالب بإذن بنقد المجتمع ونقد الاقتصاد ونقد العقل، العقل "المجرد" والعقل السياسي، إنه بدون ممارسة هذه الأنواع من النقد بروح علمية سيبقي كل حديث عن النهضة والتقدم والوحدة في العالم العربي حديث أمانى وأحلام.

ملاحظات:

نحاول الآن أن نأتي إلى أصعب المراحل، مرحلة اختصار واعتصار لكم هائل من الأفكار والآراء التي حملها كتاب محمد عابد الجابري "نقد العقل السياسي العربي"، المحددات والتجليات، فنقول: لقد وقف محمد عابد الجابري موقفاً نقدياً رافضاً أو مضعفاً للتيار الماركسي وإن كان التشديد في ظاهرة موجة نحو الماركسي الاستالينية والتي كان لها وجودها داخل إطار الفكري في العالم العربي خلال الحقب الأخيرة وتولدت عنه مجموعة من الحركات السياسية والأحزاب قدمت رواها في مختلف الصور والأشكال، ونحن هنا لسنا بصدد التوقف عند كل منها وتقديم إنجازاتها وإخفاقاتها،

وإنما نحاول فقط التذكير بوجودها على الأرض الفكرية السياسية العربية، وفي ذات الوقت لم يكن الرافض الجابري رفضاً قطعياً يولد قطيعة بين الفكر السياسي الماركسي والفكر السياسي العربي.

أظهر الجابري انحيازه إلى الفكر السيلسي الغربي الليبرالي وهذا الإظهار يجعل من الممكن إحداث نوع من التقارب إن لم يكن الدمج بين ما هو غربي وما يجعل من الممكن لإحداث نوع من التقارب إن لم يكن الدمج بين ما هو غربي وما هو شرقي، ولا ينبغي عنا تجارب تحققت بالفعل استطاعت أن تحدث طفرتها العلمية وتحقق وحدتها الذاتية من خلال إحداث نوع من العلاقة الاندماجية أو التوطينية لما هو غربي داخل ما هو شرقي "الصين، كوري، ماليزيا...".

نعود ونؤكد على أن هذا العمل الذي قدمه "الجابري" وبعد مرور ما يزيد عن ١٦ عامًا -أعوام التحولات في الصين- فإن موضوعاته ما تزال تحتل الموقع الأول بالنسبة لواقع العالم العربي ومتغيرات العالم من حوله على مختلف الأصعدة وعلى مختلف المحاور، فواقع العالم العربي ما يزال واقع التناثر والتراجع والتوقف، وواقع العالم التغير المستمر والانطلاق من مرحلة إلى أخرى تاركاً مساحات شاسعة لمحاولات اللحاق والسعي نحو إدراك وربما البحث عن مخلص.

.....